أ.د. ناصر يوسف
(UPM) ماليزيا

الملف

فكرة الشرق اوسطية وأثرها في هدم بنية الوحدة الإسلامية

مقدمة

لقد اختلفت المقاربات في تناول فكرة «الشرق أوسطية وخطرها على وحدة المسلمين» من حيث عرض بيانات المنطقة وتبايناتها، الأمر الذي جعل تحليلها أمراً في غاية الصعوبة. لأنّ غياب المعطيات الحقيقية لم يسمح بمقاربة الظاهرة من زاوية أكثر عمقاً واتساعاً، فالسؤال الجوهري كان يتمثل فيما يلي:

ماذا تريد أن تفعل إسرائيل؟ ماهي مشاريعها وخططها واستراتيجيتها؟ ولماذا الدعوة لفكرة شرق أوسطية؟ وكيف تنظر إلى وحدة الأمّة الإسلامية؟

سنحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على هذه الفكرة الخطيرة والتي عالجها معظم الباحثين من زوايا علمية تتعلق بالتعاون والوحدة (المعكوسة) كمطلب من متطلبات سلام الشجعان. كما سنهتم بدور الإنسان المسلم وما يمكن أن يقوم به من تغيير في الأوضاع وإسهام في إيجاد البديل الأنسب لذلك.

علماً بأنّ وجوده الفاعل في هذه المرحلة بالذات هو ضرورة قصوى لتجاوز العقبات. فما يحدث في المنطقة أصبح يستفزّ مشاعره ويُنغّص عليه حياته. ونحن إذ نعتبر الإنسان المسلم فاعلاً مهما في تكسير قوالب هذه الأزمة، فهذا مردّه إيماننا الراسخ بأن الإنسان هو بداية الأشياء ونهايتها.

إنّ تنامي عيوب العالم الإسلامي سببه إهمال قدرات هذا الإنسان في أثناء مواجهة الأزمات الاقتصادية والكوارث الاجتماعية. فقد أهمل إلى درجة اعتماد هذا العالم على ماهو غير إنساني من موارد مالية ومادية، والاعتماد على إنسان الغرب الذي يأتي بمختلف بيئته ليشخّص بها أمراض هذا العالم المتفتّت الأطراف.

نتخذ في هذه الدراسة الإنسان محوراً ندور به وعليه، أي الإنسان ماله وما عليه. فهو على طول مساره التاريخي كان ضد مشاريعه خدمة لمصالح غيره، وفي الوقت نفسه كان صلداً في مواقف أخرى لا يتراجع فيها قيد أنملة، وإن تراجع فإن لدور الأنظمة والسياسات ما يفسّر ذلك!! ولكن أي اتحاد بينهما فيه من القوة ما يكون كافياً لتغيير استراتيجية إسرائيل وغيرها تجاهه.

وعموماً هذه رغبة كل إنسان في التغيير، خصوصاً إذا كان هذا الإنسان مسلماً له عقيدته وأفكاره وقيمه التي بفضلها يملك أن يعيد بناء العالم من جديد، ويرسم استراتيجية تعيد للكون توازنه.

غالباً ما أفضل في دراساتي الاقتصادية استعمال مصطلح الدول المتراجعة بدل الدول المتخلفة، وذلك لاننا إذا قلنا «متخلّفة» فسنهتم بتحسين الإنتاج؛ بينما إذا قلنا «متراجعة» فسنركز على تحرير الإنسان من إيديولوجية الإنتاج، خصوصاً وأن لكل إنتاج إيديولوجية مؤثّرة في حياة الإنسان ومشاعره وتفكيره

وذوقه. وعموماً فهي تؤدي إلى تراجعه؛ والتراجع ها هنا هو عدم الرغبة في الإنتاج، وليس معنى هذا أن الإنسان غير مستعدّ للعمل، ولكنّه قد تأدلج في داخل نمط الإنتاج المستورد. فأصبح يفتقد لصفة الإنسان المنتج، وخاصة أن هذا الإنسان لم يكد يبرح نمطين معيشيين. ففي الدول النفطية تغذّى من بقايا المداخيل النفطية، أما في الدول غير النفطية فتغذّى من فتات «الخواص الأجانب». وهكذا فإنه يعيش بطالة شبه دائمة، ويمكن إجمال المراحل التي مرّ بها الإنسان المسلم في حياته الاقتصادية فيما يلي:

١. إيديولوجية الاقتصاد الموجّه:

في الستينيات سادت إيديولوجية الاقتصاد الموجّه وحملت معها شعاراتها وأحلامها التي سرعان ما تهاوت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، فانتقل الإنسان آنذاك من الريف (=أرض منتجة) إلى المدينة (=مصنع غير منتج وتابع) فعاش على أمانٍ زائفة، وأصيب بالإحباط والخيبة.

٢- إيديولوجية الاقتصاد الغربي الحر:

٢-١- الاقتصاد الأمريكي: في السبعينيات استفزّته إيديولوجية الاقتصاد الحر الأمريكي، وعندما ارتفع سعر النفط وانخفضت قيمة الدولار سارع هذا الإنسان نحو استيراد الأشياء بدون رويّة؛ بل راح يحلم بغد رائع تكون فيه نسبة التعب ضئيلة، فكل المستهلكات أصبحت تَرد إليه دون أن يبذل شيئاً يذكر.

٢-٢- الاقتصاد الأوروبي: في الثمانينيات ألهمته إيديولوجية الاقتصاد الأوروبي إذ بدأ ينظر إلى أوربا بعد أن أعادت تشكيل نفسها وتقوية مجهودها أنها تنوي تخليصه من السيطرة الأمريكية، ولكن أوروبا لها خلفيات استعمارية وأطماع سياسية واقتصادية تحاول أن توظّفها في تلك المساعدات والهبات.

٣- إيديولوجية الاقتصاد الإسرائيلي وفكرة الشرق أوسطية:

أسهمت هذه الإيديولوجيات في تكوين الإنسان المسلم تكوينا بيولوجياً واجتماعياً. فمن الناحية البيولوجية هو إنسان بروح غير قابلة للإنتاج، وقوة منهكة وغير مستعدة للتحدّي الاقتصادي والعسكري؛ أما من الناحية الاجتماعية فهو يفتقد إلى المسؤولية واتتخاذ القرارات في نظر الأنظمة العربية والإسلامية وحكوماتها. ولهذا لا ينبغي استشارته أو الخوف من غضبه وانفعاله. وهذا ما حدث بالفعل في بداية هذا القرن، فلم يستطع هذا الإنسان المشاركة فيما يحدث الآن من تغيير في العالم؛ بل وإنه كعادته استسلم هذه المرة لإيديولوجية الإنتاج الإسرائيلي وانخرط في عضوية السوق الشرق أوسطية.

إذا كان اللوم في الأصل لا يعود على الإنسان وإنما على حكوماته فإني تعمّدت ذلك لسببين.

أولاً – لأن الإنسان هو محور القضايا الراهنة. ولهذا بإمكانه أن يُسهم في احتوائها كما فعل الإنسان الأمريكي والأوروبي والياباني.

ثانياً – لأن الحاكم هو إنسان بطبعه، إلاّ أن الموقع الذي يشغله يفرض عليه الخضوع، فهو إنسان غير طبيعي، أو بمعنى آخر «لا إنسان» . ولكن عندما يتخلّى عن السلطة يولد من جديد ويتحوّل إلى إنسان له غيرة على وطنه، هذا إذا لم تكن إيديولوجية الاستعلاء على قيمه قد احتوته وجعلته يرى بمنظور السياسي الذي يُتَخَيّل إليه أنه متفوّق، بينما هو صورة مهترئة من الآخرين الذين يفتقدون للقيم الإنسانية.

هذا هو الإنسان المسلم إنسان عادي غائب عن أي إسهام في إيجاد حلول للقضايا المطروحة. وإنسان رسمي تغلب عليه اللامبالاة، والاطمئنان على سلامة

السلطة الداخلية، وتجسيد إيديولوجية الإنتاج في مجتمعاتهم، وذلك ضماناً للاستمرار في السلطة بشقّيها المالي والعكسري.

وعموماً حبّ التسلّط هو الذي فرض إيديولوجية الإنتاج الإسرائيلي هذه المرة. لأن الإنسان العادي ظهر للإنسان الرسمي أنه بدأ يفكر في بدائل جديدة قد تجلّت على واقع الساحة الإسلامية كالأصولية والإرهاب والعنف وغيرها من المصطلحات الإسرائيلية، وانتهى تفكير الإنسان الرسمي بالتعاون مع إسرائيل لمحاربة هذا الأخطبوط البديل للأخطبوط الاشتراكي.

ونحن إذ نسمّي ما يُروج له بالسوق الشرق أوسطية ظاهرة إسرائيلية لها منطقها العالمي الخاص في التعامل مع الإنسان المسلم واحتواء قضاياه فهذا ليس لأننا نعترف بتفوّق إسرائيل في المنطقة؛ وإنما لأنها استطاعت ببراعة أن تستغلّ الأوضاع المتأزّمة التي تعاني منها الحكومات الإسلامية، سواء في الداخل من حث تصادم الإنسان العادي بالإنسان الرسمي، أم في الخارج من حيث تنامي نفوذ صندوق النقد الدولي، والمؤسسات المالية الدولية. فإسرائيل انتهزت هذه الفرصة لتفرض مشروعها الاقتصادي والسياسي والثقافي.

أولاً – كيف نشأت هذه الفكرة؟

ظهرت فكرة السوق الشرق أوسطية نتيجة تبعية اقتصاديات العالم الإسلامي لنموذج اقتصادي جاهز، فهناك من جرى اقتصاده على المنوال الأمريكي، وهناك من فضّل المنوال الروسي، فكانت نتائج ذلك هو هذا التصدّع في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي في داخل هذا العالم. مما أدّى بكلّ بلد إلى التفكير في كيفية الانسجام مع آليات الاقتصاد العالمي، على الرغم من أن

المعسكر الاقتصادي الاشتراكي كان يرفض هذا الانسجام الرأسمالي الطابع.إلاّ أن سرعان ما تلاشى هذا المعسكر حتى شعرت الدول الإسلاميّة – الاشتراكية – بدنوّ أجلها، وحينها راح هؤلاء وبلا وعي يسرعون الخطا اتجاه الرأسمالية بشقّيها الأمريكي والأوروبي، فتمكّنوا من تبرير موقفهم المتدنّي، تبريراً ماركسياً، وهو أن الاقتصاد مسؤول عن كل التحوّلات العالمية، وعليه ينبغي إذا، أن يكونوا عالميين، حتى يتداركوا ما فاتهم في الثلاثينية الأخيرة من هذا القرن. وإن لم يكن هناك بدّ من القابلية للانسجام الرأسمالي فإن البحث عن المصلحة هو هدف كل دولة في هذا العالم المريض. فإذا كانت بعض الدول تنادي بالتداخل مع أمريكا مباشرة فإن مصلحتها تكمن في حب التسلّط؛ التسلّط على الشعوب؛ أما التي تنادي عكس ذلك فإن مصلحتها تكمن في التسلّط على الدول، أي أنها تريد أن تكون ذات زعامة قومية ليس إلاّ. فهي ليس في نيّتها إخراج هذه الدول من أزمتها؛ بل همّها الرئيس هو اكتساب جمهور عريض يستمدّ منه الزعيم القومي القوة التي تديم سلطته وتسبغ عليها الشرعية الدولية. وانطلاقاً من أن للزعيم القومي معارضة في الداخل فإن الانقسام قد استشرى مفعوله فاتّر في الحاضر الإسلامي؛ ممّا يظهر أن فكرة الزعامة القومية هي المسؤولة عن هذا الذي يحدث الآن. لأن هذه الزعامة المعكوسة غيّرت من فكرها المصوّب نحو البحث عن الحلول الإسلامية التي تعرقلها إسرائيل، حيث نجد أن الزعامة الناصرية قد انبنت على معاداة إسرائيل والتصدّي لها، وهذا ما أسبغ عليها الديمومة المؤقّتة. في حين نجد هذه الزعامة الحالية مهادنة لإسرائيل؛ بل وتعتبر عراقيلها تأتي في المرتبة الثانية بعد الأصولية!!

إذن هذه الزعامة القومية المعكوسة التي وجدت نفسها منفردة بعد أن

كانت تستمدّ قوّتها من المعسكر الاشتراكي هي التي سمحت لإسرائيل بالتفكير لاستمالة المعارضة في العالم الإسلامي، خصوصا وأن إسرائيل قد أصبحت دولة معروفة بثقتها الدائمة في المنطقة!! وذلك بحكم الجوار والزمن، ولهذا أوّل ما فكرت فيه هو إطعام جيرانها من العرب وإمدادهم بالمؤن وغيرها من الأشياء التي تخاطب العاطفة، لأنّ العرب يمتازون بعاطفة جيّاشة ولو اتجاه عدوهم، ونظراً إلى أن إسرائيل دولة بخيلة فقد فكّرت في إشراك العرب في الإطعام، ولأن العرب يغلب عليهم الحياء لم يتمنّعوا! بل وافقوا بطيبة خاطر، واعتبروا ذلك من باب التعاون وشيم سلام الأحرار، فاسهموا في ترسيخ المقولة التاريخية: «المغلوب مولع بالغالب.. » وبرهنوا على أنهم ليسوا بغالبين، وإنّما هم عبيد لا غير، لأنّهم يقبلون «سلاماً كالسلام الروماني تفرضه أمّة غالبة على أمّة مغلوبة»[1].

إذن التمذهب الاقتصادي والقومية المعكوسة وتشريد الإنسان المسلم في أصقاع العالم، يشكّل أهم الأسباب التي كانت وراء انقسام المسلمين وتوحيدهم من جديد في تكتّل السوق الشرق أوسطية!!

ثانياً: - لماذا السوق الشرق أوسطية؟

إن فكرة السوق هي فكرة أمريكية قبل أن تكون إسرائيلية. فهذا الواقع المازوم أملته فلسفة الاقتصاد العالمي، التي تنظر إلى العالم على أنه منطقة إقتصادية ثنائية الجانب؛ جانب إنتاجي وجانب استهلاكي، فالذي ينتج هو الذي يدير القرارات، أما الذي يستهلك فلا يمكن إلا أن ينتظر قوته في السوق.

وهذا بالفعل ما تنتهجه هذه الفسلفة وتسعى إلى اختباره على أرضية الواقع.

تاريخياً، كانت إسرائيل منطقة سياسية بالنسبة لأمريكا ولازالت، خصوصاً وأن تلك الفترة تزامنت مع المدّ الاشتراكي في المنطقة العربية؛ أمّا وقد تلاشى هذا المدّ وانحصر في القطبية الأحادية، فقد ظهرت القطبية الاقتصادية الثلاثية بقوّة لا مثيل لها في كلّ من أمريكا وأوربا واليابان. فاوروبا سوقها التجاري هو المغرب العربي، أما اليابان فلم تركّز على منطقة معيّنة نظراً إلى غياب البعد الاستعماري التاريخي المميّز الذي يضمن لها منطقة معيّنة، إلاّ أنها تركت لجودة سلعها ونوعية منتجاتها حرية التسويق وجاذبية القابلية للاستعمار الاقتصادي الجديد، بينما أمريكا حاولت هذه المرة استقراء الفلسفة البراغماتية كضرورة لتحويل إسرائيل من منطقة سياسية ذات نفوذ كبير إلى منطقة اقتصادية تجمع بين المنتج والمستهلك، وذلك طبعاً في منطقة متراصّة بالدول تكون فيها حريّة التنقل وسرعة التصدير والاستيراد كافية لتحويل إسرائيل إلى أغنى دولة في المنطقة، وإعطاء فرصة جديدة لأمريكا بأن تكون صاحبة أكبر سوق في العالم.

وهكذا فإنه بالنسبة لدول الشرق الأوسط ليس لإسرائيل أيّ علاقة عسكرية مُمصلحة، وإنّما أمريكا هي التي استطاعت أن تكوّن هذا الشريط من الدول، سواء بالنفوذ العسكري كتركيا، أم بالنفوذ الاقتصادي كالعرب. وانطلاقاً من هذا التنظير للقرن الحادي والعشرين فكّرت أمريكا في هذه القوى الموزّعة على كلّ القارات حتى تستمر في قطبيتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية وتسبغ عليها كلّ المواصفات العالمية.

إذا كان الهدف من هذه السوق امتصاص قدرات العرب الإنتاجية. فلماذا تركيا وإثيوبيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية؟

إذا كان الهدف من تركيا وإثيوبيا هدفاً اقتصادياً يتمثّل في حصار العرب مائياً، خصوصاً وأن إثيوبيا لها القدرة على قطع مياه النيل بمساعدة إسرائيل، حيث إنّ هناك «تعاوناً إسرائيلياً إثيوبياً بشأن إقامة سدود إثيوبية على روافد نهر النيل مما يؤثّر على موارد كلّ من مصر والسودان من مياه هذا النهر» [٢]. وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا؛ حيث يمكن قطع مياه دجلة والفرات عن العراق وسوريا، وهذا كلّه هدف يضعف القدرة الإنتاجية للعرب، أما الهدف من جمهوريات آسيا الإسلامية فهو هدف إسلامي يتمّ من خلاله خلخلة التركيبة المذهبية للعرب/ المسلمين خاصّة وأنّ العرب ينهجون المذهب السنّي، في حين المذهب الشيعي يغلب على جمهوريات آسيا الإسلامية وبالأخصّ إيران، وكأنّهم بذلك يهدفون إلى تقسيم العالم الإسلامي إلى عالمين، كما قسّموه سابقاً إلى نظامين، نظام اشتراكي ونظام رأسمالي، فالهدف من هذا التقسيم هو إضعاف المسلمين أمام إسرائيل، كما أضعفوا الحكومات العربية وشعوبها أمام الرأي العام بكثرة الأحزاب الإسلامية واختلافها، كما هو الحال في الجزائر.

فالهدف من هذه السوق الإبقاء على تفوق أمريكا اقتصادياً على أوروبا وآسيا، واستمالة المسلمين إلى إسرائيل بسلام لا يخلو من الاستكانة والذلة... وكذلك هم يفعلون!!

ثالثاً: - لمحة تاريخية عن الشرق الأوسط؟

ليس من قبيل الصدف أن يجتمع التاريخ الاقتصادي قديمه وحديثه في منطقة أصبحت تسمى «الشرق الأوسط» ذلك لأن الثروة الطبيعية التي تمثّل الشريان الحيّ للاقتصاد العالمي قد تمركزت في هذه البقعة من الأرض حتى

قيل في صدر الإسلام: «من تعذّر عليه الرزق فعليه بعُمان»[٣]. وقد قال الأصمعي: «الدنيا ثلاث عُمان، والأبلة، وسيراف»[٤]. وجاء في كتاب المقديسي: «من أراد التجارة فعليه بعدن، أو عُمان، أو مصر»[٥].

لقد كانت المنطقة في ذلك العصر أغنى مناطق العالم؛ بل كانت مُموّلاً رئيساً لدول الشرق الأقصى ودول شمال إفريقيا، وبعضا من المناطق الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، وإن كانت الثروة قد تركّزت في بلد أو بلدين في ذلك التاريخ نظرا للسيطرة التجارية المقتصرة على خيرات خاصة ومحدودة، نعتقد بأن الهيمنة الاقتصادية تتركّز نواة الصناعة العالمية المتطوّرة، مما يجعلنا نعتقد بأن الهيمنة الاقتصادية تتركّز نواة الصناعة العالمية المتطوّرة، مما يجعلنا نعتقد بأن الهيمنة الاقتصادية تتركّز على المنطقة الخليجية. وخصوصاً بعد تخلّص أمريكا من هاجس القطب الاشتراكي المنافس. فمن الناحية السياسية لاحت بوادر الانفراج في الصراع العربي الإسرائيلي، وتحريك ما سمّي بعملية السلام، وتحطيم الطابوهات في الخطاب السياسي العربي، فمن تحرير الأرض العربية من الاحتلال الإسرائيلي إلى القبول بحدود سنة ١٩٦٧ والتفاوض الشاقّ على حقّ تكرّمت به الأمم المتحدة، فصار العرب يحلمون فقط بنيل «جزء الجزء» بدل «وهم الكلّ» وبلغ التمزّق الإسلامي أوجه بعد حرب الكويت، وتلاشت المفاهيم والشعارات مثل الوحدة العربية، والسوق العربية المشتركة، وجامعة الدول العربية، والقومية العربية. وبدأ مصطلح «السوق الشرق أوسطية» كالجرثوم الذي يدمّر المنظومات الإعلامية، وإن لم يصل هذا الحد من منظومة الخطاب العربي، السياسي منه والاقتصادي. إلاّ أنه بدأ يشوّش ويشكّك في وحدة هذه المنظومة،

وقد ساعدت التحوّلات السياسية الجذرية المتسارعة على الانضواء الإسلامي تحت لواء الهيمنة الأمريكية، والانصياع لنموذجها الاقتصادي الذي بلوره الدبلوماسي المحنّك «كيسنجر».

أما من الناحية الاقتصادية فقد خلا الجو للاقتصاد الأمريكي ليبسط هيمنته على المنطقة سواء أكان بالترغيب أم بالترهيب. وقد ساعده في ذلك هشاشة العلاقات العربية – الإسلامية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وفرض النظام التجاري العالمي وفتح الأسواق العربية أمام المنتوجات العالمية وخنق الإنتاج المحلي الضعيف الذي ليس له القدرة على المنافسة العالمية.

ولعلّ ذلك ما يفسّر وجود الأرمادا العسكرية الأمريكية والغربية في المنطقة، حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب الباردة «على قواعد في مصر والصومال، وكينيا وعُمان، كما أنّها تتمتّع بتسهيلات «سريّة» غير محددة أخرى في المنطقة بالإضافة إلى تركيا وديبغو غارسيا، وكذلك أساطيلها في البحر المتوسط والمحيط الهندي، وفي كلّ هذا زيادة في قدرة أمريكا على المجابهة في أيّ صدام للسيطرة على الشرق الأوسط، إذا ما نشأ هذا الصدام»[٦]. وعموماً، فإن هناك ما يعرف «باسم قوة الشرق الأوسط، ويقع مقرّ قيادتها في البحرين وتحويلها من وجود عسكري رمزي إلى قوّة قتالية رئيسية»[٧].

وهكذا طوّقت أمريكا الشرق الأوسط وبسطت هيمنتها عليه وبخاصة عندما بدأت أوربا واليابان تظهران كقوتين اقتصاديتين منافستين لها. إلاّ أنّ ذلك لم يقلق أمريكا أكثر مما كان يقلقها العراق في المنطقة، مما جعلها تستغلّ فقر السوفيات لتحصل على كل البيانات التي تكشف عن إمكانات العراق العسكرية،

فكان لأمريكا ما أرادته من غورباتشوف. وبالفعل أجهزت أمريكا على العراق فدمّرته، بعد أن أتاح النظام فرصة لا يتيحها له الصديق، كما كانت تريد، لتعيد إسرائيل بناءه كما تريد بمشروعها الاقتصادي الذي هو الآخر فرصة لمواجهة أوروبا واليابان، خصوصاً أن نفط العراق يمثّل احتياط أمريكا المستقبلي!!؟ فأمريكا تبدو لنا إذن، مثل ذلك التلميذ الذكي الذي استوعب بأن أبسط الأشياء هي التي تجلب المتاعب، فبدأ بأبسطها فكان العراق والمسلمون عموماً، وسينهيها بأعقدها أوروبا واليابان. فعلى هذا المنوال نسج «فرنسيس فوكوياما» فكرته نهاية التاريخ.

وعموماً، فإن الواقع لم ينته هنا؛ بل يبدأ من الشرق الأوسط، فهو واقع تستفيد منه أمريكا لتجديد اقتصادها وإعادة النظر في مكتسباتها التكنولوجية، وزرع اليأس في الذهنية الإسلامية، وتعميق الهوة بين العالم العربي والعالم الإسلامي.

رابعاً: نظرة نقدية تحليلية عامة

من المعلوم لدى العام قبل الخاص بأن إسرائيل آلية أمريكية في المنطقة، تمثّل تراثها الروحي، وعمقها الاستراتيجي، وإذا أصاب أمريكا ما أصاب غريمها السابق (الاتحاد السوفياتي) – وما ذلك على الله بعزيز – فإنّ إسرائيل ستضعف اقتصادياً وسياسياً قبل أن تضعف عسكرياً، وإن كان ذلك يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن إلاّ أنّ أحداً لا يستطيع التنبّؤ الصادق بما قد يحدث من تطوّرات مفاجئة في القرن الواحد والعشرين، ولا سيما إذا تغيّرت موازين القوى الاقتصادية وبرزت أوربا واليابان والصين ودول آسيا، وإن كانت إسرائيل تحاول

بشتّى الطرق الحفاظ على مركزها القوي سواء لدى أوروبا، أم أيّ قوّة اقتصادية قد تظهر مستقبلاً.

إنّ إسرائيل هي الرابح الأكبر من التحوّلات التي عرفتها المنطقة ولا سيما بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال القطبية الثنائية، وكذلك بعد امتلاكها للتفوّق العسكري المستمر، مما جعلها صاحبة اليد الطولى في أي مبادرة عسكرية. ومن هنا فإن الجانب العسكري لم يعد الشغل الشاغل لإسرائيل، وإنّ ما يهمّها في المستقبل أن تظهر قوة اقتصادية ليس من المستبعد أن يبلغ طموحها لأن تكون بديلاً ثالثاً أو رابعاً أو خامساً للأسواق العالمية الكبرى، تنافس أمريكا وأوروبا واليابان مستثمرة في ذلك البعد التاريخي لعلاقتها مع العرب والمسلمين لما قبل الإسلام وما بعده، وذلك بتغيير الجهاز المفهومي للخطاب العربي كإزاحة وحدة العالم العربي ووحدة العالم الإسلامي واستبداله بوحدة جغرافية خالية من الأبعاد الروحية والثقافية، وهو ما أطلق عليه «الشرق الأوسط الجديد» ممثّلاً في خبراته وثرواته وأسواقه وأهميته الجيّو سياسية، ولا غرو إذن أن يبدأ مشروع الشرق الأوسط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي والعسكري.

١ـ خطّة التوسّع:

إن فكرة الشرق الأوسط وليدة الرغبة في التوسّع، ولا يتّسع الشيء إلاّ إذا ضاق، هكذا كانت البداية حين ضاقت أطماع أمريكا أمام الزحف الروسي الذي عبّر عن حضوره المقلق على الصعيد الدولي في أزمة كوبا سنة ١٩٦٣ حيث استطاع الاتحاد السوفياتي من خلالها استعراض عضلاته العسكرية، وكذلك الموقف نفسه تكرّر في حرب أكتوبر ١٩٧٣. عشرية واحدة كانت كافية لتفكّر

أمريكا في التوسّع الجديد. وفعلاً تمكّنت بفضل مقاطعتها الإسرائيلية من اكتساب المنطقة العربية، وذلك باستعمال القضيّة الفلسطينية كطرف في الاندماج العربي – الأمريكي، فضلاً عن مرونتها التي اختزلت مدّة الحوار. فالتفكير في هذا التوسّع كان ناجماً عن انقسام المسلمين إيديولوجيا ونظرتهم المتباينة للقومية، والحبّ المرضي للزعامات، وكان هذا مثار قلق لأمريكا وإعادة نظر جيوبوليتيكية في المنطقة؛ ممّا أعطى لأمريكا حرّية التصرّف بدعوى الحماية.

إنّ دعوى حماية الاستقرار في الشرق الأوسط لا تحتاج إلى جهد كبير في تنفيذها. لأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بخاصّة والغرب بعامّة قائمة على المصلحة والمصلحة فقط. وهذا البعد كثيراً ما أغفله العرب في التعامل مع غيرهم، فالعواطف لا مجال لها في العلاقات الدولية. ولكن إسرائيل بوصفها القوّة التي تراهن عليها أمريكا في المنطقة لايمكن الاستغناء عنها حتى وإن بدت بعض الدول العربية أكثر استعداداً وإخلاصاً في خدمة المصالح الأمريكية، ذلك لأنّه على الرغم من أنّ «ريغان» أشار إلى أنّ مصر يمكن أن تكون على استعداد لاتخاذ موقف مدافع عن المصالح الأمنية الغربية، إلا أنّ هذا الدور من وجهة نظره لا يمكن أن يكون بديلاً لوجود دولة إسرائيلية قويّة في الشرق الأوسط. كما أوضح هذا التصريح ضمنياً أن الصراعات العربية – العربية أكثر خطورة من الصراع العربي – الإسرائيلي بالنسبة للمصالح الأمريكية»[٨].

وهكذا استطاعت أمريكا أن تتسرّب إلى المنطقة متّخذة من هذه الحماية ذريعة لحماية مصالحها، وانطلاقاً من القول: «فما دخل اليهود من حدودنا.. ولكن تسرّبوا كالنمل من عيوبنا»[٩]. ينبغي القيام بالحفر في أنساق هذه

العيوب التي أجملها فيما يلي:

أ. القومية:

لا نتطرّق إلى القومية كما جاءت في الكتب أو كما نظّر لها أصحابها، وإنما نتعامل معها من منطلق واقعي، فاهمّ ما نعرفه عن القومية هو ما قدّمته للواقع وما جسّدته عملاً، لأنّ العمل هو معيار الحقيقة الفعلية إذا ما اعتبرنا أن هذا التوسّع لم يجد من يوقف زحفه العارم. فهذا لأنّ القوميين عملوا على ترسيخ القطيعة مع العمل. وبما أنّ ما يحدث الآن من خلخلة في التركيبة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية للإنسان المسلم هو من أخطاء التقدير القومي، لهذا فإننا مرغمون على التساؤل بمرارة: هل القوميون كانوا أداة استعماربة غير مباشرة؟ وهذا بدوره يؤدي إلى إبداء التساؤل عن النيّة الحقيقية للعمل القومي.

ولقد ظهرت أمام الفكر القومي إشكالية كادت تقصم ظهره. وهي نظرته إلى الدين وانصياعه إلى اختيار «العلمانية» لإنقاذ الوحدة العربية. ولكن ظهور الوعي الإسلامي الذي تجلّى في الحركات الإسلامية بدأ يشكّك في مشروعية الخطاب القومي. وممّا أنهكه أيضاً الانتكاسات السياسية والعسكرية التي خاضها مع إسرائيل وضعف التماسك الاجتماعي والتهجين الفكري الذي فرضته تيارات فكرية وفلسمية كالماركسية والليبرالية، والإسلامية. فايّ نموذج يختار:

القومية ذات الأصول الماركسية؟

أم القومية ذات الأصول الليبرالية؟

أم القومية ذات الأصول الإسلامية؟

إن الوهن الذي أصاب القومية وهن فكري بالأساس وخلل في الجهاز

المفهومي، وإن كنّا هنا لسنا في مجال ممارسة النقد الذاتي للقومية . فما يهمنا في هذا السياق علاقة الفكر القومي العربي بفكرة الشرق أوسطية، فقد تمخّضت عن هذا الوهن القومي سلطتان: سلطة دينية وسلطة علمانية، فكان الحوار دموياً، والعنف سيد الموقف.

لقد تغذّت هاتان السلطتان من الهرم الاقتصادي الذي شيّده الاستعمار، ومن التقسيم الرأسي للوظائف الإدارية الذي أفرزته القابلية للاستعمار، فقد صمّمت أجهزة الإدارة إنساناً استعلائياً لا يرى صلاحيته إلاّ فيما يمليه عليه النمط الغربي؛ وبما أنّ استعلائيته أكثر تدنّيا في تعاملها مع الغرب، فقد امتدّت إلى أصحاب الوظائف الصغرى ليستشري الفساد العام، سواء أتعلّق ذلك بالأجور أم بتوزيع الثروة أم بتحقيق العدالة الاجتماعية. فعلى مرّ السنوات تراكم التعفّن داخل الجهازين، جهاز الوظائف الكبرى وجهاز الوظائف الصغرى.

وعموماً، فإن المستهدف هو الإنسان المسلم. ونظراً إلى أن إنسان الوظائف الكبرى له اتصال وثيق بالغرب، فقد تشبّع بقيمه، مما جعله وثيق الصلة بالسلطة العلمانية، وهكذا حصل الأمر مع إنسان الوظائف الصغرى وإن بطريقة مخالفة، وذلك باعتبار أن هذا الإنسان يستلهم قيمه من بيئته ومجتمعه، فقد فكّر في القضاء على هذا الاستعلاء المتجذّر في إنسان الوظائف الكبرى بإعادة الاعتبار لنفسه دينياً عن طريق ضميره، خاصة وأنّ صاحب السلطة الدينية يستمدّ قوّته من نداء الضمير الحي. وبالفعل فانّ ضميره لم يطاوعه النظر إلى ما يحدث من إجحاف في حقّه دون أن يستنكر ذلك بأسلوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فهذا الأسلوب الحضاري أسبغت عليه أمريكا كل معاني العنف والتطرّف حتى حوّلته إلى هذه المعاني نفسها، وأصبح الدفاع عن الحق

المشروع «إرهاباً»؛ ينضاف إلى ذلك تفشّي المصطلحات التي شكّكت الإنسان المسلم في هويّته وقيمه، حيث أفلحت إسرائيل بمساعدة الغرب في وصف الكفاح المسلح المشروع ومقاومة الاحتلال ضرباً من الإرهاب. وفي ظل غياب الديمقراطية وغلبة الاستبداد العسكري في العالم الإسلامي بدأ الإنسان المسلم ينضوي طوعياً في المشروع الاقتصادي الإسرائيلي الجديد، وعموماً فإن تفسيرنا لظهور السلطتين الدينية والعلمانية لا يشكل قاعدة للنقاش الفلسفي كما ذهب إلى ذلك الطرح الماركسي، وإنما يعنينا مصير الفكر القومي في ظلّ مجتمع عاجز عن إنتاج قيم جديدة. هذا المجتمع لا يمكن أن يخرج من دائرة قيمه الكبرى التي حاول «إنسان الوظائف الكبرى» التمرّد عليها والانسلاخ عنها: فتجلّى ذلك في التفكّك والمزّق في اتخاذ المواقف المصيرية.

إنّ ثمّة صعوبات معقّدة واجهتها القومية، فهي بحكم الخصوصية العربية لم تحسم بوضوح علاقاتها بالعالم الإسلامي الذي يشكّل قوّة استراتيجية ضاربة في المنطقة (تركيا - إيران – باكستان – أفغانستان – الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفياتي سابقاً) فهي إن لم تتمكّن بإرادتها الحرّة في الاقتراب من هذا العالم الإسلامي فكيف لها إذن أن تتعايش معه ككيان واحد في الشرق الأوسط؟!

وفي غمرة ذلك كلّه نستنتج أن القومية بوصفها مشروعاً طموحاً فشلت في حسم الصراع بين الدين والعلمانية من جهة وعلاقاتها الاستراتيجية مع العالم الإسلامي من جهة أخرى. ولهذا كله لم تتمكّن من تشكيل وعي عربي إسلامي يحمل فكراً قومياً رحباً عن طريق المكوّن الروحي الذي مهما تظاهر الغرب بتجاوزه إلاّ أنّه يعدّ المحرّك الرئيس لكلّ صراعاته. فهناك قوّة يهودية –

مسيحية في مواجهة قوّة إسلامية تملك ثروات بشرية وطبيعية كبيرة لكنها مشلولة، وليس أدلّ على وهن الفكر القومي ظهور الدولة القطرية التي لا تسمح بتحقيق الوحدة القومية، وقد ساعدت الدول القطرية إسرائيل على إلتهامها بسهولة وذلك بحكم الاستبداد العربي – العربي، وحبس الهيمنة والزعامات داخل الأنظمة العربية، فمن الطبيعي أنّ دولة قطرية صغيرة الحجم – مساحة وسكاناً – بحاجة إلى حماية من قبل دول قويّة ولاسيما إذا كانت ذات ثروات طبيعية واقتصادية.

ب- النفط:

يعتبر النفط جنسية المسلمين العالمية، والجسر الاقتصادي الذي يربطهم بالغرب. فقد قوى هذا التلاحم بظهور الحاجة إلى الإعمار الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية وتوسعه الاستعماري فيما بعد، حيث قام بدراسات جغرافية وجيولوجية للأراضي المستعمرة، فتمكّن من معرفة خيراتها بفضل علمائهم الفنيين والتقنيين، فبعد أن كان يسعى إلى تخريب النفوس وغرس القابلية للاستعمار وترسيخها في العقول والقلوب وجّه اهتمامه إلى نهب الثروات واستغلالها نظراً لما كانت تستعدّ له أوربا من إعمار ثان بعد مشروع مارشال، ففكّرت الدول الاستعمارية في الانسحاب من الدول التي كانت تحت قبضتها العسكرية وتأكّد لها من أنه من الصعب تدمير قيمها بالقوة، ولكنّها في مقابل هذا الانسحاب استطاعت أن تحتفظ لنفسها بعبودية إنسان النفط في العالم الإسلامي.

ودون أن نعمّم فإن النفط كان سبب الكوارث الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالعالم الإسلامي، فالغرب لم يأت إلى المنطقة الخليجية ليتصرّف

مباشرة في هذا النفط، وإنّما ليستهلكه عن طريق هذا الإنسان الذي أتاح له كلّ الظروف الملائمة لاستغلاله: إنّها ظروف تتناسب مع أهداف الغرب الراهنة والمستقبلية. فالغرب لا يستهلك النفط كَمّا وإنّما يستغله استغلالاً كيفياً في صناعته التحويلة، إنّ كميّة النفط وإن بدت ملكاً للامة الإسلامية فإنها أداة من الأدوات التي كانت سبباً في تكالب الغرب عليها والذي كان حريصاً على بقاء الأنظمة العربية كقوّة عسكرية واجهزة قمعيّة يمرّر من خلالها برامجه الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية للأمّة، ولا يهمّه في شيء غياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان.

لا أريد الإسهاب في نشاة النفط وتاريخه لكثرة البحوث في هذا المجال وإنما ساركّز على مرحلة من هذا التاريخ وتحديداً الظروف التي واكبت حرب أكتوبر ١٩٧٣، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط بدل قيمته، فالسعر شيء والقيمة شيء آخر، فالأول يتعلّق بالاقتصاد/ السلعة، بينما الثاني يتعلّق بالسياسة/ الإنسان. لأنّ الاقتصاد ينميّه مجتمع الطبيعة، في حين تستقي السياسة أبعادها من المجتمع الإنساني، فالسعر هنا محكوم بمجتمع الطبيعة الذي لا يملك شعوراً أو إحساساً بمخزونه وإمداداته، وإنّما يتحكّم فيه من يقوده. فلو ارتفع النفط كقيمة لارتفعت معه قيمة الإنسان المسلم وأصبحت له سياسته الخاصّة في توزيع النفط والتحكّم في سعره. ولمّا كان السعر هو الذي يحدّد القيمة وليس العكس أصبح الإنسان المسلم من النذالة والصغار إلى درجة أنه أصبح خاضعاً للامر الواقع الذي فرضه عليه الغرب.

لقد تسبّب السعر في تفقير اقتصادات الدول غير النفطية وتجويع شعوبها؛ بحيث ربطت هذه الدول الفقيرة مصيرها بالدول الصناعية المتقدّمة ومنها

إسرائيل، والمثال على ذلك تطبيع مصر لعلاقتها مع إسرائيل ثم تلتها دول عربية أخرى كالأردن مثلاً. وبدأت تتبلور فكرة الشرق أوسطية من خلال المؤتمرات الاقتصادية المنعقدة تباعاً في المغرب والأردن ومصر.

إنّ النفط كان نعمة ربانية سرعان ما تحوّل إلى نقمة على هذا الإنسان، الذي لم يحسن التصرّف والتسيير والاستغلال الأحسن، سواء من حيث الإنتاج أم من حيث التصدير أم من حيث توزيع العائدات، وهذا ما يحدث حالياً من جرّاء انتقال فوائد النفط وعوائده إلى غيره.

ج- الثقافة:

تجاذبت العالم الإسلامي ثقافات عالمية، من أبرزها الثقافة الماركسية والثقافة الليبرالية، ونظراً لأنّ الليبرالية ارتبطت بالاستعمار والهيمنة والاستغلال فإنّ العرب وبعض البلدان الإسلامية وجدوا ملاذهم في الثقافة الماركسية، فتبنّوا برامجها الفكرية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية.

إنّ هذه الثقافة التي انبنت عليها المشاريع التنموية حوّلت الإنسان المسلم إلى ذلك الماركسي الجديد، الذي استطاع أن ينفذ في كلّ القطاعات الحيوية ويخرج بقرارات استراتيجية على حساب المكاسب المستقبلية للعالم الإسلامي، فصار يؤمّم قطاعاته الاقتصادية، ولكنّه لم يفكر في توزيع أرباحه التي حقّقها بفضل هذا التأميم على بقيّة الدول الفقيرة، واتّجه إلى إقامة المركّبات الصناعية الضخمة على حساب الثروات الدائمة للأراضي الزراعية، لهذا تراجع القطاع الفلاحي تراجعاً رهيباً كانت له انعكاسات وخمية على التنمية حيث لم تفلح الإيديولوجية الماركسية في إقناع هذا الإنسان بضرورة النهوض بالقطاع الزراعي، وتمخّضت عن ذلك ثقافة اتّكالية تعوّل على الاقتصاد الموجّه، ولا

سيما الدول النفطية.

لقد خيّب المعسكر السوفياتي آمال الشعوب الإسلامية التي كانت تشايع ثقافته في تحرير فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي وسماحه لليهود السوفيات بالهجرة إلى أرض الميعاد؛ فلم يعد يؤمن بهذه الثقافة ويتحمّس لخطابها، فبدت له كثيراً من الكتابات الماركسية شوفينية سواء في الفكر أو الأدب وبخاصّة ما تعلّق بالسخرية من الثقافة الروحية لهذه الشعوب، ولم تسلم الحركة القومية من هجومهم فمرّة يقولون بأنّ القومية إذا امتدّت إلى أطراف إسلامية سيكون مآلها الاختلاف المذهبي والتناحر اللغوي، ومرّة يقولون بأنّ الحزبية القطبية ستسبغ على الشعب صفة الحاكمية، ومرّة يقولون بأن الدين يخدّر العقول المتحرّرة، وباختصار فإنّ هؤلاء ظهروا أعداء ألدّاء للقومية وعرقلوا تقاربها مع العالم الإسلامي.

ضمن هذه الدائرة المفرغة كان هذا الماركسي مزهّوا بحاضره نتيجة الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الروسي، ولكن لم يفكّر في مستقبله، ففاجأته بيروسترويكا غورباتشوف وبُهت لما رأى الإنسان الروسي يعود إلى وعيه المسيحي الضائع، فتساءل في داخله هل له الشجاعة في العودة إلى وعيه الإسلامي الضائع؟ وهكذا فإن مقولة العامة تكاد تتحقّق: إن يهود العرب الذين تفرّقوا أكثر تيهاً من اليهود الأصليين الذين تجمّعوا في فلسطين.

لا خير في ثقافة لا تثبت على مبادئها فتكون عرضة لأيّ فكر يعصف بوجودها، فقد انتقلت الثقافة الإسلامية من تبنّي الفكر الماركسي إلى تبنّي الفكر الليبرالي المتوحّش بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وأصبحت تتحمّس لفكرة التعدّدية وتنادي بالديمقراطية، ومنها ظهرت دعوات تقول بأن الشرق

الأوسط سيكون مثالاً يحتذى لحوار الديانات وهذا الراي يحاول أن يخفي الصراع الحقيقي بين المعتدي والمعتدى عليه ضمن وهم التسامح الديني. فلا يستطيع أحد في أن يجادل من أن إسرائيل كيان ثيوقراطي.

يقرّ المثقف هذه المبادئ في مجتمعه ويعترف بها لأنه وحده الذي يثور على ذلك النموذج الديمقراطي الذي يسعون إلى ترسيخه في الشرق الأوسط، ويجعل الإنسان الرسمي يعي النظر في بنوده لأن إسرائيل استطاعت أن تقلب نظرية الأغلبية للاقلية الحاكمة لصالحها في الشرق الأوسط. فإسرائيل بدأت تفرض قراراتها على المسلمين مما يدلّ على أنّ الديمقراطية فكرة خاصّة بالقوي دون سواه. فلا ديمقراطية من دون قوّة؛ اي أنّ الحريّة تغيب بغياب الإنتاج، والإنسان المسلم مستهلك لا منتج.

فالثقافة العربية الماركسية لم تنتج إلا خطاباً تحرّرياً تهاوى مع سقوط الإيديولوجية الاشتراكية، إنّ هذا المثقف المهزوم أصبح – فيما بعد – مفتياً للدولة العصرية العلمانية، مثلما كان الفقيه مفتي دولة الخلافة الإسلامية وقت ذاك. وهذا كلّ مافي الأمر، فلا توجد ثقافة إسلامية تهدّد كيان إسرائيل، فهؤلاء المثقّفون لا يمكن أن يتحرّروا من سلطة الغرب خوفاً من تعطيل آلية تفكيرهم غير المشروعة وحرصاً على عدم تضاؤل بريق شهرتهم.

٢- خطّة التعاون:

بعد أن ترسّخت فكرة التوسّع واستحسنها عقل الإنسان المسلم الرسمي كانت خياراً لا مفرّ منه، وذلك من زاوية التعاون ضرورة للبقاء ولو على هامش العالم الجديد؛ فإنّ التنمية التي استهوته في أثناء التوسّع أغرته بالتعاون كهدف حضاري يتواصل فيه المنتج بالمستهلك ضمن رابطة السوق الحرّ؛

حيث أنّ هذا السوق لا يقيم وزناً للقاصر إنتاجياً. صحيح أنها رحّبت بهذا القاصر ولكن ليس من أجل إظهاره كمنتج لأنه لا يملك القدرة على المنافسة نتيجة شلله الإبداعي.

ومن هذا الباب تعاملت الدول الكبرى مع الإنسان المسلم، وتمكّنت من مناداته بالنامي بدل المتخلّف؛ لإيهامه بأنه قادر على التقدّم إذا تعاون معها تعاونا اقتصادياً وليس سياسياً أو ثقافياً. لماذا يدعو الغرب إلى مساواة سياسية ولا يدعو إلى مساواة اقتصادية؟ والجواب قد يكون قاسياً عندما تكون هناك فجوات كبيرة داخل الثقافة السياسية ذاتها، إذ يعدّ هذا الفراغ منفذاً للهيمنة الاقتصادية بتضخمها الإنتاجي. فالغرب قد عاهدناه براجماتيا، إذ العمل المنتج والمقدّر إحصائياً هو الأهمّ في نظره، وليس حكم العقل الذي أصبح يتارجح في السياسة بين الزّيف والحقيقة.

هذه البراغماتية سحرت عقل المسلم حتّى بدا له أنه بدون تراكم إحصائي لا يمكن أن يعرف سبيله إلى التنمية، في حين أنه أهمل العقليات والثقافات التي بإمكانها أن ترسم طريقها للعيش جديدا.

استغلّ الغرب ضعف الإنسان المسلم وميوله تجاه الأشياء الكبيرة بدل الأفكار العظيمة، وأغراه بفكرة التعاون من أجل إنسانية أفضل، تمهيداً لفكرة الشرق أوسطية التي ستخلخل توازن المنطقة ومنظومتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

ماذا يريد الغرب من هذا التعاون؟ وماذا يستفيد الإنسان الرسمي من آلياته؟ هل سيستفيد من التكنولوجيا التي بينه وبينها مئات السنين؟ وهل سيمتلك السلاح ليس دفاعاً عن نفسه وإنما لخنق أصوات من يعارضه؟ إنّ فكرة التعاون

تبدو غامضة فَمَن يتعاون مع مَن؟ هل نسمّي تعامل القويّ مع الضعيف تعاوناً؟ حاول ماركس أن يثبت خطأ ذلك بتنامي الطبقية، وحاولت الرأسمالية أن تثبته بواسطة مقولة أنّ الغنيّ يزداد غنى والفقير يزداد فقراً، وحتى الكون أراد أن يبرهن على ذلك باختلال توازنه، علماً بأنّ الاختلال مرادف للتباين.

إنّ التعاون ضرورة بالنسبة للغرب للتخلّص من اشيائه المكدّسة وتحقيقاً لمبدأ الإنتاج والإستهلاك، فالغرب منتج والمسلمون سوق ضخمة للاستهلاك، لهذا بدوا غافلين وغير واثقين من قدراتهم التحرّرية، ولما استيقظ وعيهم سارع الغرب إلى اتخاذ ذريعة التعاون، لأنّ فيها من المنطق ما يجعل الإنسان الرسمي يتنازل عن ثروات الأمّة التي كانت تؤخذ من قبل بالقهر والحديد.

هذا التعاون الخارجي كان سبباً في تكسير التعاون الداخلي، إن لم نقل كان ضرورة لذلك، فقد كان الانفراد في التعامل من بنود التعاون ممّا تسبّب ذلك في التجزئة «حيث إنّ المعاملات الاقتصادية تتمّ نهائياً ما بين دوله أو دول المركز وكلّ دولة هامشية على حدة بما يمنع التفاعل ما بين دول الهامش»[١٠].

وهذا بالفعل ما حدث في أثناء المعاملات الاقتصادية بين المغرب العربي والسوق الأوروبية المشتركة، فتونس لها سياساتها الخاصّة في التعامل مع الغرب وكذلك الشان بالنسبة للمغرب والجزائر، وهذا كلّه يدلّ على أنّ السياسة الاقتصادية المغاربية مثلاً تفتقد إلى عامل التفاعل والترابط، وكذلك الامر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي يمكن أن يتصدع بنيانه كما هو الحال بالنسبة لاتحاد المغرب العربي نظراً لأنه يشكّل بؤرة التوتّر النفطي، حيث تتباين الثروة من دولة إلى أخرى، مما جعل الغرب يستغلّ عدم الانسجام

واللاتكافؤ بين أقطار هذه التجمّعات الإقليمية والاقتصادية مغذّيا بعض الخلافات السياسية بينها.

إنّ الغرب لا يتعاون إلاّ مع الدول منفردة لأنّها وإن اتّفقت معه على استرداد الأشياء الكبيرة فلا يمكنها أن تحقّق التعاون فيما بينها على بناء الأفكار العظيمة، ذلك لأنّ بناء الأفكار يفرض البحث عن صندوق واحد – بدل مجلس متفرّق – لجمع الأموال وإثراء الآراء في سبيل النهوض بالإنسان المسلم وترقيته، فتلك البترودولارات هي أشياء لا تتحرّك وإذا تحرّكت كانت ضدّ أصحابها، مما يجعل الفرقة تتعمّق أكثر، خصوصاً وانّ منطق الخلافات السياسية أكثر وقعاً وتحكّما في المصير الاقتصادي المشترك.

إنّ العالم الإسلامي يواجه إبداعات واختراعات تفوق توقّعاته وأحلامه، مما يزيد ذلك في ترسيخ فكرة التعاون في ذهن الإنسان الرسمي، ويصقلها في عقله الجديد. لقد كان هذا الجيل ضحيّة سوء تسيير اقتصادي يصل إلى حد الإجرام، حيث لم تسهم السياسات العربية في إغناء العقل الإسلامي وتهيئته للإبداع، وإنّما أسهمت في تفقيره الفكري قبل الاقتصادي، وأوصلته إلى المهانة فصار الكفاح سلاحاً والعدوّ صديقاً، ولم ينفع استيراد التكنولوجيا بدافع الرغبة في التقدّم أو باسم التعاون الدولي الذي سيستغلّ أموال العالم الإسلامي وعمالته في بناء المشروع الشرق أوسطي وإعماره.

ولما انبثق الوعي من سلسلة الهزائم والاحباطات بدأ هذا الإنسان يطالب حكوماته بالعائدات، فمنهم من دعا إلى توظيفها في البحث العلمي، ومنهم من دعا إلى توظيفها في بناء مشاريع تحفّها العناية الذاتية، ومنهم من دعا إلى مساعدة المسلمين الفقراء، ومهما يكن فإنهم اتفقوا على استثمار العائدات فيما

هو أفضل لبناء العالم الإسلامي؛ إلاّ أنّ الغرب كان يسعى إلى إفساد المنظمة العقلية والنفسية لهذا الإنسان، ويحاول إغراءه بوهم التكنولوجيا المتجاوزة، وبالفعل تمكّن من الاتفاق على استيراد أدوات البحث العلمي بطريقة غربية، أعطت للتعاون صبغة التواصل الثقافي الضروري. بيد أنّ الفساد قد استشرى في التسيير وبدأت العائدات تتسرّب إلى غير ما ينبغي أن تتوجّه إليه، فاصبح استيراد الضروريات والحاجيات والتحسينات دعوة إلى التسيّب والسرقات وابتزاز الأموال للمتاجرة بها من أجل النفع الشخصي، لأنّ هؤلاء الرسميين لا علاقة لهم بالعلم والمعرفة فضلاً عن انعدام الحسّ الوطني والقومي لديهم. إلاّ القليل منهم كما هو في ماليزيا التي يهتمّ قاداتها بالعلم والعلماء.

٣- خطّة الاحتواء:

تعلّمنا في المدرسة أن المجموعة الصغيرة محتواة في المجموعة الكبيرة والعكس غير منطقي؛ كان هذا مجرّد عمل ذهني للتمرّن استعداداً لمواجهة المسائل الجبرية المعقّدة، وبالفعل فإنّ الإنسان المسلم الناضج أصبح يواجه هذا الاحتواء الذي كان بسيطاً في بداية التمرّن، وسرعان ما تعقّد وأصبح عصيّاً على الفهم، وظهر الإنسان الرسمي غير مطمئن لأمارات النضج الواعي، وبدا له التصرّف في المقرّر الرياضي بحذف مادة الاحتواء وكذا تعديل النصوص القرآنية بما يتناسب مع واقعه المتردّي المنهزم، ومن أخطرها إلتزام «الدول الموقّعة في إقليم الشرق الأوسط الجديد بإزالة كلّ عناصر العداء بين شعوبها بما في ذلك إعادة صياغة البرامج التعليمية ومنظّمات الشباب والمنتديات الاجتماعية والجمعيات ومؤسّسات المجتمع المدني، بحيث تضمن إزالة أي توجّه للكره أو العداء، أو أيّ مقاومة للتطبيع، أو أيّ قيد على التبادل التجاري والفني والعلمي والثقافي»[١١].

يقابل هذا الاحتواء ما أسماه عالم الاقتصاد السياسي جوهان غالتونغ بالتغلغل أي «الغلغل في صميم الحياة الاجتماعية والفكرية لدول الهامش حيث تتبع الصفوة السياسية والثقافية القيم الحضارية لدول المركز وتحاول التوحّد معها والتمثّل بها»[١٢]. فجاء هذا الاحتواء بعد فترة تمكّن فيها العالم من بلوغ ذروة التوازن الاقتصادي عن طريق التكتّلات. إنها استراتيجية تحاول أن تبني مفاهيمها وترسّخ أركانها على قوّة الأفكار المسؤولة عن البناء الاجتماعي والتواصل الأخلاقي.

فإذا سلّمنا جدلا بأنّ خطّة التوسّع انبنت وفق استغلال الثروات الاقتصادية وكذلك الأمر بالنسبة لخطّة التعاون إلاّ أنّ خطّة الاحتواء تركّز على الإنسان بوصفه قوّة فكرية واجتماعية واخلاقية في مرحلة تتساوى فيها كلّ الأطراف الاقتصادية؛ حيث أنّ هذا الإنسان وحده كفيل بإعطاء الجانب الاقتصادي بعده العالمي بواسطة أفكاره وتصوّراته العقلية والدينية.

يعدّ الإنسان المسلم الجديد مركز العالم جغرافياً وثقافياً واقتصادياً بالنسبة لأمريكا، لهذا ينبغي احتواءه قبل مواجهة الإنسان الأوربي والياباني وتحسّباً لكلّ تنافس قوّي يحدّ من الهيمنة الأمريكية. فإنّ الاقتصاد الإسلامي – الإسرائيلي سيكون جداراً تستند إليه أمريكا في أثناء صراعها مع القطب الأوروبي الأسيوي المتنامي.

لقد بدا هذا الاحتواء الفكري جلياً في أثناء التداخل الإسلامي – الإسرائيلي حيث استغلّت إسرائيل انهيار الثقافة الماركسية لتقدّم البديل في تطبيعها الثقافي، ويتمثّل هذا البديل في فكرة السوق الشرق أوسطية لتكون بداية لهيمنة يهودية – مسيحية على العالم الإسلامي، وتحويله إلى سوق كبير لمنتوجاتها وسلعها.

يبدو أن النظام الجديد يحقّق أهدافه في ظلّ الفراغ الإيديولوجي ، ففي السابق كانت الرأسمالية تتغذّى من أخطاء الاشتراكية وعيوبها، أما الآن وقد انهارت المنظومة الاشتراكية بدأت في البحث عن نظام آخر تقتات منه، وتؤجّل بالتعامل معه أزمتها التي ستعصف بمكوّناتها الرأسمالية، وهذا ما يتجلّى في إغراق العالم المتخلّف بعامّة والعالم الإسلامي بخاصّة بالأسلحة، وتغذية الظغائن والكراهية بين دوله.

إنّ الإنسان المسلم مهدّد في أفكاره وهوّيته، فلا يمكن له أن يبدي رأياً أو ينسج حركة أو يتمتّع بالحرية. فاقتصاد الشرق الأوسط بمثابة الاستراتيجية التي ستستخدمها إسرائيل لحماية المسلمين من أنفسهم وحتّى من ثقافتهم، وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

إنّ هدف إسرائيل يتمثّل في الهيمنة على مقدرات العالم الإسلامي وخيراته، ومن الوهم أن يفكّر المرء بأنّ فكرة السوق الشرق أوسطية هدفها إنماء شعوب المنطقة، ففي هذا الادّعاء الكاذب مصلحة اقتصادية تدفع بها ضغوط القوى العالمية المنافسة كاروبا واليابان. فكلّ ما في الأمر هو البحث عن سوق جديدة، أي العودة إلى عصر التوسّع، عصر النهب والاستغلال، ولهذا ينبغي مواجهة مخاطر هذه الفكرة بوعي وحزم والتعامل مع مخطّطاتها تعاملاً حذراً.

إنّنا متاكدون بأنّ الإنسان الرسمي مدرك لخطورة هذا الاحتواء، إلاّ أنّنا متفائلون تجاه الإنسان العادي. هذا الإنسان بتفكيره الناضج وإرادته الواعية سيتصدّى لا محالة لما يتهّدده من مخاطر. فعلى الرغم من أن محاولة غورباتشوف كانت تسعى إلى تخطّي الأزمة الحادّة في المجتمع السوفياتي إلاّ أنّها فشلت في غياب بناء إنسان جديد يتجاوز أزماته وهو ما ينطبق على العالم الإسلامي.

قد يفكّر الإنسان الرسمي في استحالة النهوض كما فكّر إنسان غورباتشوف الذي عاد إلى وعيه الحضاري المسيحي. بيد أن الإنسان الرسمي بماله وسياسته إذا اتّحد مع الإنسان العادي بفكره وجهده يمكن أن يستغني عن الجنّة الموعودة التي تبشّر بها فكرة الشرق أوسطية، أو إذا دخلها كان قادراً على المنافسة المتكافئة، وسيعيد النظر حينئذٍ في جملة من الأفكار والقضايا والبدائل المطروحة عليه للخروج من تخلّفه، ويكون أيضاً ندّا للهجمة الأصولية اليهودية – المسيحية في المنطقة.

لقد حاول العالم الإسلامي التحرّر اقتصادياً وتحقيق الاستقلال الاجتماعي والثقافي ولكنّه لم يفلح في ذلك نظرا لقوّة العالم الصناعي النووي، وتعدّدت محاولاته لكنّها باءت كلّها بالفشل، مما جعله يصطدم بفكرة السوق الشرق أوسطية، لأنّه لا يتوافر على الإمكانات التي تؤهله للمنافسة. فوجد نفسه مستهلكاً لا منتجاً، فهو يملك ثروات ولا يملك رؤوس أموال، وحيث إنّ الثروة هي التي تنمّي رأس المال فإنّ العالم الإسلامي عاجز عن الإنتاج، ومبذّر لثرواته بتوزيعها على البنوك الغربية أو استثمارها خارج دائرة عالمه، وهو ما سيحصل بالنسبة للسوق الشرق أوسطية، حيث ستستثمر إسرائيل هذه الثروات لصالح اقتصادها.

خاتمة:

إنّ فكرة الشرق أوسطية تسويق لإيديولوجية جديدة بعد سقوط الإيديولوجيات السابقة، وذلك من منطلق تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي لدول المنطقة. والواقع أنّ إسرائيل قد وصلت إلى درجة من القدرة على الردع لا تخيفها الأسلحة العربية الموجّهة لشعوبها قبل غيرها، وهي تعمل جاهدة على فصل العالمين العربي والإسلامي فصلاً سياسياً قبل كلّ شيء. فمن الاحتواء لتركيا وباكستان ومن التمزيق لأفغانستان والبوسنة والهرسك والشيشان، ومن الحصار لإيران والتجويع والمراقبة للجمهوريات الإسلامية المستقلّة عن روسيا إلى الانفراد بالعالم العربي وتمزيقه

إلى دويلات قطرية سهلة الالتهام، علماً بأن القوة الرئيسة قديماً وحديثاً تمثّلت دائماً في وحدة العالمين العربي والإسلامي، وإن كانت قد ضعفت عبر مراحل تاريخية لأسباب سياسية وأخطاء استراتيجية وإيديولوجية سدّت الفراغ الحاصل في المنظومة الفكرية بعد زوال الخلافة الإسلامية.

ومن هنا نرى أن فكرة السوق الشرق أوسطية إيديولوجية جديدة هدفها هدم بنية الوحدة الاسلامية المنشودة، والسيطرة على ثروات المنطقة الإسلامية، واحتلال لمواقع جديدة دفاعية وهجومية في آن واحد، خوفاً من احتمال نشوب صراع حاد داخل المنظومة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد.

الهوامش:

١ - ينظر: د. محمد حسنين هيكل، الشرق الجديد، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠، ص ١٨٥.

٢ - محمد زهدي النشاشيبي: مخطّطات إسرائيل لسلب المياه العربية واستراتيجية التصدي لها، مجلة الوحدة، س ٨، ع ٨٨، يناير ١٩٩٢، ص ١٠٤.

٣ - ينظر: الحبيب الجنحاني، التحوّل الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ص ٥٣.

٤ - المرجع السابق، ص ٥٣.

٥ - نفسه، ص ٥٣.

٦ - ينظر: هشام القروي، التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الانفراج، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٨٥، ص ١٥٢.

٧ - المرجع السابق، ص ١١٣.

٨ - ودودة بدران: الاستمرارية والتغيير في سياسة القوتين الأعظم تجاه الصراع العربي الإسرائيلي في الثمانينيات، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، س ٢، ع ٣٦، أبريل ١٩٩١، ص ١٣٠.

٩ - مقطع من قصيدة للشاعر نزار قباني.

١٠ - نازلي معوض أحمد: سياسات الجماعة الأوروبية والعالم الثالث في الثمانينات، مجلة الفكر العربي الاستراتيجي. (عدد سبق ذكره) ص ٩٧.

١١ - حمد الفرحان، أخطار عملية السلام على المسارين الأردني والفلسطيني، مجلة المستقبل العربي، س١٧، ع ١٨٩، نوفمبر ١٩٩٤، ص ٧٢.

١٢ - نازلي معوض أحمد، مرجع سابق، ص ٩٧.